السياسة التعليمية واللغوية في إفريقيا
حالة المغرب

محمد نافع العشيري
جامعة عبد المالك السعدي– تطوان– المغرب
البريد الإلكتروني m.laachiri@uae.ac.ma
معرف أوركيد: 0002-2519-2342 +212 2-

ملخص: تسعى هذه الورقة إلى رصد أهم التطورات التاريخية التي عرفتها السياسة التعليمية واللغوية المغربيتين، خاصة بعد دخول الاستعمار الفرنسي، الذي نتج عنه تغير جذري في معالم هذه السياسة. كما تسعى إلى الوقوف عند أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والتربوية على المنظومة التعليمية بصفة خاصة والمجتمع المغربي بصفة عامة.

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية– السياسة التعليمية– التخطيط اللغوي– المغرب.

Abstact:

This paper seeks to monitor the most important historical developments in Moroccan educational and linguistic policy, especially after the entry of French colonialism, which resulted in a radical change in the features of this policy. It also seeks to identify the most important political, economic and educational repercussions on the educational system in particular and Moroccan society in general.

Keywords: Language policy - educational policy - language planning - Morocco.

تمهيد:

تشكل السياسة التعليمية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة لأغلب الدول، خاصة بعد أن انتبه السياسيون إلى خطورة المدرسة، كما بين ذلك عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو في مجمل أعماله، والتي اعتمد فيها على تصور جديد للبنيوية، يقوم على نظرية الإنشاء الذاتي للنسق. إذ أكد على أن المدرسة المعاصرة أصبحت وسيلة للسيطرة والتحكم والهيمنة والتوجيه الإديولوجي. إنها حقل le champ يشكل ميدان صراعات وتجاذبات مصالح. كما أصبحت من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الطبقة الحاكمة للمحافظة على امتيازاتها، وإعادة إنتاج نفسها، حيث ينتج نسق التعليم يعيد إنتاجه، وحيث يدفع بمن ليس لديهم الوفاء لقيم النسق إلى الإقصاء الذاتي عاجلا أم آجلا[1]. وتتم هذه العملية من خلال تحديد ملامح صناعة النخب، واستغلال المدرسة لممارسة العنف الرمزي ضد معارضيها وخصومها. وعليه، لم يعد الأكاديميون ورجال التربية أحرارا في وضع المخططات التربوية، كما كان عليه الحال في اليونان، على سبيل المثال، حيث أسس أفلاطون "الأكاديمية" وبنى أرسطو "الليسي"، ووضعا مناهجها، وحددا موادها المدرّسة، دون تدخل مباشر من السياسي. أو كما كان عليه الحال في الحضارة العربية الإسلامية، إذ ظلت الجوامع والمدارس والجامعات الإسلامية، على العموم، مستقلة في شؤونها المالية والإدارية وتوجهاتها

[1] بورديو بيير وجون كلود باسرون، إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ص 37.

العلمية والتربوية[2]. ولم يكن السياسي يتدخل إلا إذا شكلت هذه المدارس خطرا سياسيا أو دينيا على السلطة الحاكمة[3]. لقد أصبح الأكاديميون ورجال التربية خاضعين للأهداف والتوجهات العامة التي يضعها السياسيون أولا. إذ ينصب جهدهم على تصريف هذه الأهداف الكبرى، وتنزيلها البيداغوجي والديداكتيكي. كما أصبحت السياسة التعليمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية السائدة في المجتمعات، فالأنظمة السياسية الديموقراطية، من حيث المبدأ، تقوم على التوافق والتوازن والتنوع وحفظ الخصوصية والاختلاف، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية لجميع المواطنين، كما تضمن الوحدة والمساواة بين كل أفراد الوطن. كما تقتضي هذه الثقافة بيداغوجيات قائمة على الحرية والإبداع والنقد، وسياسة لغوية تجمع بين حفظ الخصوصية والانفتاح الحضاري[4]. في حين تلجأ الأنظمة غير الديموقراطية إلى سياسة تعليمية تكرس الخضوع والتقليد والمحافظة، وترفض النقد والإبداع والتجديد، وإلى سياسات لغوية تتعالى على التعدد والاختلاف اللغويين، وتكرس هيمنة لغة الطبقة الحاكمة، ومصالحها السياسية الداخلية والخارجية، كما تكرس هيمنة لغات المستعمر، بالإضافة إلى غلبة بيداغوجيات الحفظ والتلقين والاستظهار، وسيادة كل مظاهر السلطوية في المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها[5].

1– المدرسة المغربية ورهان الدولة الوطنية:

أ– السياق التاريخي للمدرسة المغربية:

ترجع أهمية المسألة التعليمية والسياسة اللغوية في المغرب إلى كونها شكلت محور تقاطبات سياسية وثقافية بين النخب الوطنية المحافظة، وبين النخب الفرانكفونية الحداثية. فقد ظهر التعليم المنظم في المغرب، بعد الفتح الإسلامي، واعتناق المغاربة للدين الإسلامي، فانتشرت في ربوع المغرب مدارس دينية داخل المساجد والجوامع والزوايا، أو في مدارس مستقلة[6]. وكانت أغلب المواد المدرسة مرتبطة بعلوم الدين وعلوم الآلة والمنطق والرياضيات والتاريخ والفلك...وقد استمر هذا الواقع إلى حدود مجيء الاستعمار الفرنسي، الذي فتح مدارس عصرية مستقلة، بمناهج جديدة وبيداغوجيات مختلفة، وحاول التضييق على المدارس التقليدية، وإدخال بعض الإصلاحات على المؤسسات العلمية العريقة، كجامعة القرويين[7]. كما خلل الوضع التعليمي واللغوي بالمغرب عبر سياسة تعليمية لغوية محكمة، اتخذت مظهرين متكاملين، أولهما **مظهر خطابي**، وثانيهما **مظهر تنظيمي**.

---

[2] يشير عبد الهادي التازي إلى ذلك واصفا وقف كرسي المحراب وهو أحد الكراسي العلمية في جامع القرويين:" وقد تبارى الناس في ذلك على طول الزمن في الاقتداء بأولئك الذين خصصوا الجرايات والأوقاف لهذا الكرسي المقدس." ينظر عبد الهادي التازي، في تاريخ المغرب: جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري(الرباط، دار نشر المعرفة، ط2، 2000)، ص372

[3] ينظر عبد الهادي التازي، ص322 حيث جاء فيه:" ولم يستطع الموحدون أن يثبتوا أمام حملات بني مرين الذين كانوا ينتقدون عليهم إقصاءهم للأئمة والخطباء الذين لايحفظون التوحيد بلسان البربر، ومعاداتهم للمذهب المالكي بإحراقهم الكتب المدونة وتشجيعهم للمذهب الظاهري..."

[4] عبد الفتاح عمر ، التربية على حقوق الانسان والديموقراطية في الوطن العربي، ص35

[5] السورطي يزيد عيسى ، السلطوية في التربية العربية، (الكويت، مجلة عالم المعرفة، عدد362، أبريل2009)

[6] ينظر في هذا المجال كتبين رائدين هما كتاب العلامة المختار السوسي" سوس العالمة" و كتاب" حسين أسكان" التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط".

[7] .إدريس الكتاني، ثمانون عاما من الحرب الفركفونية على الإسلام واللغة العربية، ص64

لقد بنى الاستعمار مشروعه التوسعي على خطاب جديد يضعف العناصر الحضارية والدينية المحرضة على المقاومة والتحرر. وكان سلاحه في ذلك هو التغريب. وقد حضرت فيه اللغة بشكل لافت، باعتبارها، كما يقول نيتشه، جيشا متحركا من الاستعارات والكنايات والتشبيهات المجسمة. وبإيجاز، خلاصة من العلاقات الإنسانية عمقت ونقلت وزخرفت شعريا وبلاغيا وصارت بعد استعمال طويل تبدو صلبة شرائعية وملزمة لشعب ما: فالحقائق إيهامات نسي المرء أنها كذلك[8]". إنها حرب الخطابات؛ خطاب استعماري يبشر بقيم الحداثة من خلال وسيط اللغة الفرنسية، وخطاب تحريضي يعتمد على اللغة العربية وحمولتها الدينية والحضارية[9]. وقد شكلت المدرسة الفرنسية وجهازها التعليمي وإدارة الشؤون الأهلية وضباط الاستعلامات ومؤسسات البحث الجامعي ووسائل الإعلام، منصات هذا الخطاب الاستعماري، إذ هدف إلى إضعاف المغرب والتشكيك في كيانه وحضارته وهويته، واستغلال عناصر التعدد الثقافي من لغة وعادات وأعراف لضرب وحدته وتلاحمه، لتشويه التاريخ وقلب الحقائق وسوء تأويلها. "فإذا بالدين الإسلامي في هذه الكتابات الاستعمارية ليس متمكنا ولا راسخا في قلوب المغاربة والأمازيغيين منهم بالخصوص، وإذا بعاداتنا تبدو جاهلية إلحادية لا تمت لعادات الإسلام وتقاليده بشيء. وإذا بالعربية لغة ضعيفة الوجود قليلة الانتشار متأخرة عن الركب، ولا يمكنها أن تكون لغة النهضة والتقدم والرقي. وإذا بتاريخنا كله تاريخ فتن وصراعات طائفية وعرقية بين العرب والبربر... وإذا بالفرنسية تبدو هي اللغة الوحيدة التي يمكن أن تعبر عن طموح هذا الشعب وتسعى به في مدارج التطور والرقي، وتبوئه المكانة المرموقة بين الشعوب المتقدمة[10].

أما بخصوص المظهر التنظيمي، فقد اتخذت المدرسة في هذه الفترة طابعا تمييزيا قائما على أسس دينية وطبقية وعرقية، وتجلى ذلك في مجموعة من الأشكال؛ منها المدارس الفرنسية الخاصة بأبناء المعمرين، والمدارس الفرنسية اليهودية الخاصة بأبناء اليهود المغاربة، والمدارس الفرنسية البربرية الخاصة بالمناطق الناطقة بالأمازيغية[11]، والمدارس الفرنسية الإسلامية أو ما سمي بـ"مدارس الأعيان التي لم تكن يستفيد منها إلا قلة من أبناء النخبة[12]". وقد خاضت الحركة الوطنية نضالا مريرا ضد هذه السياسات، عبر خلق المدارس الوطنية الحرة، ورفض الظهير البربري، وتقديم العرائض المطلبية للسلطات الفرنسية لإصلاح التعليم وتعزيز مكانة اللغة العربية. لكن ضعف إمكاناتها، وإغلاق المستمر لمدارسها، حال دون بناء نواة صلبة للمدرسة المغربية الوطنية. لهذا اصطدمت الدولة والمجتمع المغربيين، بعد الاستقلال، بوضع لغوي معقد، سيلقي بتداعياته على المستقبل التعليمي برمته.

---

[8] سعيد إدوارد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، ص7.

[9] ينظر في هذا الصدد الدورية المتعلقة بمنع استعمال اللغة العربية في افريقيا التي أصدرها وليام بونتي حاكم عام فرنسا بأفريقيا الغربية في 8 مايو 1911م والموجهة الى حكام المستعمرات التابعة له، وكذا دورية الماريشال ليوطي المقيم العام الفرنسي الصادرة في 16 يونيو 1921 والموجهة الى رؤساء المناطق المدنية و السكرية التابعة للغقامة العامة الفرنسية بالمغرب. والتي جاء فيها:" أن العربية عامل من عوامل نشر الغسلام، لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج إطار الإسلام." انظر عبد العلي الودغيري، الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، (الرباط، كتاب العلم، السلسة الجديدة–7، الشركة المغربية للطباعة والنشر، ط1، 1993)، ص86

[10] الودغيري عبد العلي، الفرانكفونية و السياسة اللغوية الفرنسية في المغرب ، ص8.

[11] جاءت هذه المدارس في إطار توجه فرنسي عام كان يسعى إلى تفتيت وحدة المغرب وخلق صراعات بين مكوناته العرقية وهي إحدى الاستراتيجيات التي راهن عليها منظرو الاستعمار أمثال بول مارتي صاحب أطروحة العرب والبربر والتي أعلنت عن نفسها بوضوح في ما سمي بالظهير البربري سنة1930.

[12] الجابري محمد عابد، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، ص37.

فهناك من جهة لغة فرنسية استطاعت أن تتغلل في كل مفاصل الدولة، خاصة في الإدارة والتعليم والإعلام، بسبب قوتها العلمية والتقنية[13]، وهناك من جهة أخرى لغة عربية حاملة لهوية ثقافية وحضارية عريقة، لكن تم تشويه دورها وصوغها في سردية استعمارية باعتبارها غير قادرة على منافسة الفرنسية لاقتحام عالم الحداثة[14].

ب- نحو مدرسة وطنية مغربية:

شكل الاستقلال السياسي عن فرنسا عام 1956م بداية إعادة ترسيخ الهوية الوطنية للمغرب، بالرغم من التقاطبات السياسية بين الفرقاء[15]. وقد قامت مؤسسة المدرسة بدور حاسم في هذا المجال، تمثل في ثلاثة مداخل أساسية تمثلت في إعادة الاعتبار للبعد الإسلامي والعربي والوطني من خلال وضع المبادئ الأربعة، وهي: التعريب والمغربة والتوحيد والتعميم، وإدراج مواد ذات طابع هوياتي؛ كالتاريخ، والفكر الإسلامي، والفلسفة، والتربية الإسلامية، والتربية الوطنية، وتعزيز حصص اللغة العربية. وإعادة التنظيم البيداغوجي؛ إذ خرجت المدرسة المغربية من الارتجالية وغياب التخطيط، واعتماد بيداغوجيات تقليدية تقوم على الحفظ والاستظهار والتلقين...إلى بيداغوجيات عصرية، تقوم على الهندسة والتخطيط، وفي هذا السياق تبنت الوزارات المعنية بيداغوجيا جديدة هي بيداغوجيا الأهداف[16]. وإعادة النظر في لغة التدريس واللغات المدرسة. إذ حظيت اللغة العربية بالنصيب الأوفر، فقد رفعت أغلب القوى السياسية شعار التعريب، وقادت الدولة سياسة تعريبية في جولات متعاقبة، وعقدت اجتماعات وندوات رسمية منها اجتماع 18 أكتوبر 1962م، بالإضافة إلى مؤتمر 1964م. لكن مؤتمر إفران 1970م سيعود إلى الدفاع عن سياسة فرنسة لغة تعليم المواد العلمية، ومهاجمة التعليم الأصيل، وإدماجه في التعليم الرسميّ العام، وقد تزامن ذلك مع مطالبة أولياء الأمور بتطبيق قرارات مؤتمر 1964م الخاصِّ بالتعريب[17]. كما أسست لجان وطنية

---

[13] يقول محمد الفاسي أحد رموز الحركة الوطنية ووزير التعليم في الحكومات الأولى :"عندما استولت سلطات الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا، كان كل ما أحدث في المغرب، من ألفه إلى يائه على النمط الفرنسي، وباللغة الفرنسية." التعريب ووسائل تحقيقه، (مجلة الأصالة، ع18/17 نوفمبر -دجنبر1973) ص 76-77

[14] من أهم المفاهيم التي روج لها الخطاب اللغوي الاستعماري الفرنسي في افريقيا عموما هو ضعف اللغات المحلية وعدم قدرتها على مواكبة العصر ومشكل الازدواجية(وليام مارسيه) وتعدد اللغات والاعراق واللهجات وقدرة الفرنسية على توحيدها(فرانسيشيني واوغسط فياط) واللغة الفرنسية وسيلة الانفتاح على العصر ليبولد سانغور.

[15] تشكل هؤلاء الفرقاء من أحزاب سياسية مدافعة عن التعريب والهوية الوطنية ذات توجه سلفي كحزبي الاستقلال والشورى والاستقلال، وأحزاب وطنية ذات توجه قومي اشتراكي كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

[16] هي بيداغوجيا تستند على المنظور التكنولوجي(تحديد نوع الآلة المراد تصنيعها وشكلها ومواصفاتها الدقيقة) وتستفيد من العقلانية الصناعية الكلاسيكية خصوصا مع تيلور الذي دعا إلى تجزيء عملية الإنتاج إلى وحدات ومهام صغرى وفق مبدأ الفعالية والإنتاجية، وترتكز على الفلسفة البرغماتية الأمريكية وهي فلسفة نفعية تقوم على أن قيمة الشيء ترتبط بمقدار ما يستطيع أن يجلبه هذا الشيء للفرد والجماعة من منفعة، وهي فلسفة عملية لتأكيدها على قيمة العمل والأداء كطريق أساسي يوصل إلى المعرفة، وهي أداتية لنظرتها إلى المعرفة على أنها وسائل وأدوات تؤدي إلى تحقيق غايات نافعة، وهي تجريبية لإيمانها بقيمة المنهج التجريبي وأهميته في اكتساب المعرفة الصحيحة. وتقوم هذه البيداغوجيا على التخطيط للتعليم وتحديد أهدافه وضبط مكوناته حتى تكون أكثر عقلانية وفعالية ومردودية. كما تستند هده البيداغوجيا على النظرية السلوكية القائمة على منبه استجابة. محمد الدريج ،التدريس الهادف، ص 86.

[17] - Graunguillaume.G, , l'arabisation et la politique linguistique.. (Editions G.-P. Maisonneuve et Larose1983), p75

لإصلاح التعليم، منها لجنة 1957م، ولجنة 1958م، ولجنة 1959م، التي وضعت أربعة مبادئ، شكلت الإطار العام للإصلاحات التعليمية، وهي: المغربة، والتعريب، والتعميم، والتوحيد. كما عرفت هذه المرحلة استقرار المكتب الدائم لمؤتمر تنسيق التعريب في الدول العربية بالرباط، وتأسيس معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط. كما ستعين لجنة لإصلاح التعليم سنة 1994م ثم لجنة 1999م التي انبثق عنها "**الميثاق الوطني للتربية والتكوين**" الذي شكل وثيقة مرجعية لإصلاح المنظومة التعليمية المغربية.

ج- المدرسة المغربية: من سوق المعرفة إلى معرفة السوق.

فرض شكل الدولة الحديثة، تحولات عميقة في طبيعة العلاقة بين المدرسة والسياسة، فقد انتقلت الدولة من الوظيفة التقليدية المتمثلة في حماية الحدود، والسهر على تطبيق القانون وحفظ النظام، وجمع الضرائب، إلى التدخل في كل مفاصل الحياة. وبالرغم من التحولات التي عرفتها بنية هذه الدولة، من الدولة الشمولية إلى دولة الرفاه Willfare State ثم إلى الدولة الناظمة Regulatory State التي ينحصر دورها في حفظ التوازنات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، فإن تدخل الدولة في السوق اللغوية ظل حاضرا لسبب بسيط، كما يقول كيميلكا، هو أن الدولة "لا يمكن أن تكون محايدة في مجال اللغة في علاقتها مع مواطنيها، لأنها تستعمل لغة بالضرورة لمخاطبتهم والتعامل معهم[18]". بالإضافة إلى التطورات التاريخية المرتبطة بالاستعمار الحديث وتصفيته، وظهور القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية وحقوق الأقليات، وانتشار التعليم النظامي وإجباريته، وتطور المعرفة الإنسانية، وظهور مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والرأسمال اللامادي...إلى جانب ظاهرة العولمة المصحوبة بلغة عالمية تكتسح الفضاء العالمي، وتحول الصراع بين النخب السياسية من صراع مطبوع بالعنف إلى صراع ناعم بتعبير الفيلسوف الإيطالي غرامشي، تتدخل فيه النخب واللوبيات لتحقيق الامتيازات...

د- الميثاق الوطني للتربية والتكوين ورهانات السوق :

تزامن ظهور الميثاق الوطني للتربية والتكوين مع تحولات جيوسياسية إقليمية ودولية، ارتبطت أساسا بالقطبية الأمريكية المتفردة، ومشكل الإرهاب الدولي، وبروز العولمة الاقتصادية والثقافية، وهيمنة النيوليبرالية المتوحشة، بالإضافة إلى وضعية اقتصادية صعبة كان يعيشها المغرب. إذ كان قطاع التعليم وحده، وما يزال يستنزف حوالي 24,2% من ميزانية الدولة، لكنه لا يساهم إلا ب 4,3% من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي. مما دفع المؤسسات المالية الدولية إلى وضع شروطها للإقراض، بدأت بسياسة التقويم الهيكلي في الثمانينيات، ثم انتقلت بعد ذلك إلى شرط تحرير الاقتصاد وتجهيز البنية التحتية كالمطارات والموانئ والطرق السيارة، والمناطق الحرة، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وخوصصة قطاعات حيوية كالتعليم، وتوجيه مخرجاته نحو توفير اليد العاملة المدربة والرخيصة[19]. لهذا شكل هذا الميثاق انعطافا حاسما في مسار إصلاح المنظومة التعليمية المغربية، شمل التصورات المبدئية، والمقاربات البيداغوجية، والتخطيط اللغوي، ومخرجات التعلم.

---

[18] الفاسي الفهري عبد القادر ، العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط، ص83

[19] المعتصم المصطفى، دول في مهب التحولات الجيوستراتيجية،(الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2022)، ص433

لقد قامت التصورات المبدئية للميثاق على القطيعة مع المبادئ الأربعة التي حكمت إصلاح منظومة التعليم منذ الاستقلال، وعكست التوافقات بين مختلف النخب، وهو ما أكده عبد العزيز مزيان بلفقيه رئيس اللجنة المكلفة بإعداد الميثاق حين صرح:" لم تحكم تفكيرنا المبادئ الأربعة أو تكييفها، أو الحفاظ عليها، بقدر ما كان هدفنا خلق نظام تربوي يؤهل المغرب للدخول إلى الألفية الثالثة، بنظام تعليمي منفتح ومرن، يحفظ الهوية، ولكن في نفس الوقت يعطي إمكانيات التطور للمتعلمين[20]. إنه عالم الألفية الثالثة، عالم جديد يتماهى مع منطق السوق وقيمه، وهو منطق انتقائي ينظر إلى المعرفة نظرة براغماتية نفعية، ويجعل المعرفة الحقة هي المعرفة التي تطلبها السوق. ولعل أخطر المزالق في هذا التوجه، هو عصف السوق بمنظومة القيم الأخلاقية التي كانت تعطي للتربية معنى وقيمة، وقلب سلمها[21]". لهذا سيهيمن على الميثاق حقل معجمي يمتاح مفاهيمه من مجال المال والمقاولة. فقد أشارت الدعامة الثالثة إلى "السعي إلى تلاؤم أكبر بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي[22]". كما سيركز كثيرا على التكوين المهني من خلال ربط المؤسسات التعليمية بمراكز للتأهيل المهني و/أو معهد للتكنولوجيا التطبيقية. "ويهدف هذا الارتباط إلى تحقيق توزيع أمثل للجوانب النظرية والتطبيقية للمتعلمين، وخاصة منهم، أولئك الذين سيتوجهون إلى سلك التأهيل أو مسلك بكالوريا التعليم التكنولوجي والمهني[23]، وتوجيه التلاميذ المتعثرين إلى هذا المجال. بالإضافة إلى فتح مسلك للتعليم التكنولوجي والمهني يسعى إلى تكوين تقنيين وأطر متمكنة متوافرة على القدرات العلمية والتقنية الضرورية لممارسة مهمة التطبيق والتأطير المتوسط في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات[24]. كما دعا البرنامج الاستعجالي إلى تقديم المهن المختلفة للتلاميذ من قبل المهنيين منذ سنوات التعليم الإعدادي[25]، مع إعادة النظر في المسالك ذات التوجه المفتوح، بإحداث تخصصات جديدة على مستوى سلك الإجازة بغرض مهنتها وتمكين الطلبة من قدرة أكبر للاندماج في سوق الشغل، وإعادة النظر في المسالك الأساسية لكليات العلوم لجعلها أكثر جاذبية للتلاميذ المتفوقين، وأكثر ملاءمة لحاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل[26]. ولهذا دعا المخطط الاستعجالي إلى ضرورة تقليص أعداد الطلبة في المسالك ذات التوجه المفتوح، وتسجيل ثلثي طلبة التعليم العالي في المسالك التقنية والعلمية والمهنية، ووضع خطة للإعلام والتوجيه الفعال، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الاقتصاد وسوق الشغل[27]. كما تزامن هذا التحول في المبادئ والرؤى مع

20 العشيري محمد نافع ، السوق اللغوية المغربية وصراعات الرأسمال اللامادي والرمزي، ص162.

21 أوريد حسن ، مرآة الغرب المنكسرة، ص38.

22 إلى جانت هذه العبارات وردت عبارات أخرى كثيرة ذات حمول اقتصادية منها: الإنتاج النافع، امتلاك ناصية التكنولوجيا المتقدمة، والإسهام في تطويرها، بما يعزز قدرة المغرب التنافسية، ونموه الاقتصاد..، نشرالتعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي، السعي إلى تلاؤم أكبر بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي... انظر الميثاق الوطني للتربية والتكوين (الرباط، وزارة التربية الوطنية، 1999) ص 26 .

23 المرجع نفسه، ص27

24 المرجع نفسه، ص28

25 المخطط الاستعجالي، ص 30

26 نفسه، ص 43

27 نفسه، ص 48

تحول في البيداغوجيات، باعتبارها الأجرأة الفعلية لهذه الأهداف العامة. إذ سيتبنى الميثاق الوطني للتربية والتكوين بيداغوجيا جديدة هي بيداغوجيا الكفايات[28]. وهي بيداغوجيا ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية متأثرة بالفلسفة البراغماتية لجون ديوي التي كانت تحث على الفعالية، وتجعل ما يجنيه الفرد والجماعة من فوائد معيارا للصدق ومقياسا للحقيقة[29]. وقد استُلهمت مباشرة من مجال الاقتصاد وروح المقاولة، التي أصبحت في ظل التنافسية الشديدة والرأسمال المتوحش تعتمد في تكوين أطرها على الإبداع وحل المشكلات الجديدة وسرعة التنفيذ والمبادرة والترشيد... وهذا الأمر يتطلب مهارات خاصة قادرة على تعبئة الموارد من أجل حل وضعية مشكلة[30].

كما يتجلى اقتصاد السوق في الميثاق على تشجيع التعليم الخصوصي. فقد نصت الدعامة الثامنة عشرة من المجال السادس الخاص بالشراكة والتمويل، على أن قطاع التعليم والتكوين الخاص شريك وطرف أساسي، إلى جانب الدولة، في النهوض بالتربية والتكوين، وتوسيع نطاق انتشاره، والرفع المستمر من جودته، وتقديم تسهيلات ضريبة وتحفيزات مالية[31]. فبالرغم من التزام هذه المؤسسات باحترام الحد الأدنى من الساعات المخصصة للعربية، إلا أنها حرة في الرفع من عدد ساعات الفرنسية، كما أنها غير ملزمة باحترام برامج التعليم العمومي، لهذا يستعين أغلبها ببرامج البعثات الفرنسية، ويستعمل الكتب الرسمية للتعليم الفرنسي." إذ يكون الطفل المغربي مضطرا إلى التعامل مع كتاب كبار، ومع نصوص مشحونة قيميا[32]. كما أن الكثير منها يلجأ إلى التدريس ثنائي اللغات للمواد العلمية منذ فترة مبكرة. لقد كان لإغراء اللغة الفرنسية في المدرسة الخصوصية تأثير مباشر على الطبقة المتوسطة، إذ أنهكت جيوبها، وضربت قدرتها الشرائية والادخارية، وأدخلت في دوامة القروض، مما جعلها مهددة باستمرار. في مقابل أرباح طائلة يحققها المستثمرون في هذا المجال، الذين يتشكلون من رجال الأعمال والطبقات البرجوازية، وتحمل الأرقام دلالات لا تحتمل التأويل، فقد انتقل عدد المؤسسات الخصوصية من 1582 مؤسسة سنة 2007 إلى 3331 مؤسسة سنة 2019، كما ارتفع عدد تلاميذ الابتدائي في هذا التعليم من 346579 تلميذا سنة2007 إلى 768753 تلميذا سنة 2019[33]. ولم يكن لهذه التحولات التي راهن عليها الميثاق، أن تتحقق دون النظر في قضية اللغة، التي تحولت من بيت الكائن بتعبير الفيلسوف الوجودي الألماني هابرماس، والكوة التي نطل بها على العالم،

---

[28] تعرف الكفاية بأنها نسق من المعارف المفاهيمية والمهارية التي تنتظم على شكل خطاطات إجرائية تمكن داخل فئة من الوضعيات من التعرف على مهمة مشكلة وحلها بإنجاز ملائم." عبد الله ضيف، من الأهداف إلى الكفايات، ص 19.

[29] العشيري محمد نافع، السوق اللغوية المغربية ص230

[30] اللحية الحسن، الكفايات في علوم التربية، ص 66.

[31] شمل ذلك وضع نظام جبائي ملائم ومشجع لمدة يمكن أن تصل إلى عشرين عاما، وإعفاء المؤسسات التعليمية ذات النفع العام من الضرائب، وتقديم منح مالية لدعم المؤسسات المالية الخاصة ذات الاستحقاق على مستوى التعليم الأولي، تكوين أطر التربية و التكوين و جعلها رهن إشارة المؤسسات الخاصة ذات الاستحقاق، و استفادة الأطر العاملة بالقطاع الخاص من أسلاك و دورات التكوين الاساسي و المستمر المبرمجة لفائدة أطر القطاع العام. ينظر الميثاق الوطني، ص73

[32] العشيري محمد نافع، السوق اللغوية المغربية، ص166.

[33] ينظر إحصاءات وزارة التربية الوطنية الصدار سنة 2019م على موقع الوزارة www.men.gov.ma

والفضاء التي نتواجد به وفيه، والوسيلة التي نفكر بها ونشعر..إلى مجرد وسيلة للعيش، لهذا يمكن الجزم بأن أهم تحول في الميثاق هو التحول المرتبط بالتخطيط اللغوي. إذ إن تنزيل كل المقتضيات السابقة رهين بوسيط سيميولوجي أساسي، إنه وسيط اللغة بكل مقوماتها الرمزية وحمولتها الثقافية [34].

هـ – السياسة اللغوية بين رهان الهوية ومتطلبات السوق.

إن أهم تحول ستعرفه المدرسة المغربية كما تم هندستها في الميثاق، هو التحول المرتبط بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. إذ يلاحظ المتابع أن السياسة اللغوية لم تسلم من عملية التوجيه، التي تخضع للوضعين الداخلي والخارجي للمغرب، وعلاقاته الدولية، ولتعليمات المؤسسات المالية الكبرى. ولهذا السبب، ظلت هذه السياسة تتوزع ظاهريا بين مبادئ الهوية والانفتاح الديموقراطي، كالحرية والتعدد والاختلاف والتسامح، والمشاركة والحقوق اللغوية والثقافية والتفاعل الحضاري البناء...وباطنيا بين مصالح النخبة الحاكمة، وضغوط القوى الأجنبية الخارجية التي تسعى إلى ضمان مصالحها السياسية والاقتصادية.

يعرف جيمس.و.طوليفصن السياسة اللغوية بأنها:" كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها[35]". وقد اتخذت هذه العلاقة أشكالا متعددة حددها اللساني الكندي جاك لوكلير Leclerc في تسعة أشكال، بينما اختصرها البعض الآخر في أربعة، وهي:

1- **فرضية المركزية اللسانية**: أو ما يسمى بالنموذج اليعقوبي، وتقوم على فرض لغة واحدة في كل أرجاء الدولة، كما هو الحال في فرنسا وتركيا؛

2- **فرضية الاستقلالية الجهوية**: وتقوم هذا النموذج على وجود لغة رسمية واحدة على صعيد الدولة، بالإضافة إلى وجود لغات جهوية معترف بها رسميا، كما هو الحال في إسبانيا؛

3- **فرضية التماهي بين اللغة والأرض**: أو ما يسمى بمبدأ المجالية، حيث تقوم الدولة بترسيم لغة ما في مجال جغرافي خاص، وخير مثال على ذلك النموذج البلجيكي، حيث توجد لغتان رسميان، لكنهما منفصلتان جغرافيا هما منطقية الوالون الناطقة بالفلامانية، ومنطقة بروكسيل الناطقة بالفرنسية؛

4- **فرضية التماهي مع الحق الفردي**: حيث تقوم الدولة بخدمة الأفراد بكل اللغات الرسمية المعترف بها، وتمثل كندا هذا النموذج، إذ تعامل الإدارة المواطنين باللغتين اللتان يتحدثون بهما، وهما الفرنسية والإنجليزية[36].

---

[34] ينظر السياسة اللغوية بالمغرب، مجلة الربيع، عدد11، 2021.

[35] طوليفسن.و. جيمس، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ص2.

[36] فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_75593B91.pdf

لكن أفضل هذه السياسات، حسب الكثير من الباحثين، هي تلكم التي تبنى على أولوية استعمال لغة الهوية والبيئة على أرضها أو ترابها، طبقا لما أصبح يسمى مبدأ الترابية Territoriality Principale ، حفاظا على حقوق المواطنين في لغاتهم الأولى–الأم، وإنصافا وعدلا للغات ومتكلميها[37].

لقد ظلت أسئلة اللغة مركزية في السياسة التعليمية المغربية، منذ الاستقلال إلى الآن، ويمكن أن نلخص هذه الأسئلة في سؤالين أساسين هما: بأية لغة ندرس؟ وبأية لغة ندرس العلوم ؟

وقد تضمن الميثاق، على علاته، قرارات مهمة تخص اللغة العربية شملت إدراجها ضمن ثوابت المملكة ومنظومتها التعليمية، بالإضافة إلى الإشارة إلى وضعيتها القانونية، حيث جاء في المادة 110من الميثاقِ الوطني:" ... إن اللغة العربية، بمقتضى دستور المملكة المغربية، هي اللغة الرسمية للبلاد، وحيث إنّ تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحا وطنيا[38]".

ولم يكتف الميثاق بتحديد وضع العربية، بل حدد حدود تدخل السلطات التربوية، إذ أشارت المادة (111) من الميثاق الوطني إلى ما يلي: "يتم تجديد تعليمِ اللغةِ العربيةِ وتقويته، مع جعله إلزاميا لكلّ الأطفال المغاربة، في كلّ المؤسسات التربوية العاملة بالمغرب...[39]".

وقد تمثلت مظاهر التجديد التي كان يطمح إليها الميثاق في الدعوة إلى تطوير النسق اللغويّ للعربية، وتشجيع حركة التأليف والترجمة، وإدماج العربيةِ في التخصصاتِ العلميةِ في التعليمِ العالي، كما هو واضح في البندِ 112 من الدعامة التاسعة. إذ يستلزم الاستعداد لفتح شُعب للبحث العلميّ المتطور، والتعليم العالي باللغة العربية، وإدراج هذا المجهودِ في إطار مشروع مستقبلي طموح، ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة. يرتكز على التنمية المتواصلة للنسقِ اللسانيّ العربيّ، وتشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاجِ والترجمةِ وتكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعدةِ لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة[40]".

أهداف جميلة وشعارات واعدة، لكن الواقع شكل محطة للتمحيص. إذ فتح المجال أمام مزيد من هيمنة اللغة الفرنسية، وتقزيم دور اللغات الرسمية، عربية وأمازيغية. ويتجلى تراجع اللغة العربية في فقدانها مجالات جديدة في الإصلاح لصالح اللغة الفرنسية، وهو ما تجلى في صياغة البند 110 المذكور أعلاه. "كما أن ما يقال عن المطالبة باستعمال العربية في مختلف مجالات العلوم والحياة، هو مجرد طموح وطني خيالي لن يتحقق أبدا[41]". كما يعتبر إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية اعترافا ضمنيا

[37] عبد القادر الفاسي الفهري، العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط، الأردن، ص22

[38] نفسه، ص50

[39] نفسه، ص 53

[40] الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص51.

[41] الكتاني محمد ، ثمانون عاما من الحرب الفرانكفونية على الإسلام واللغة العربية، ص 62.

بموت المؤسسات المهتمة بالموضوع، خاصة معهد تنسيق التعريب ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب[42]. إلى جانب التلكؤ في إخراج الأكاديمية إلى الوجود، وانتفاء أية محاولة لفتح تخصصات علمية باللغة العربية، بل العكس هو الحاصل، كما سنرى لاحقا، بالإضافة إلى تمييع قضية اللغة بالدعوة إلى إحداث مجلس وطني للغات والثقافات، والتشويش على تدريس العربية في مرحلة ماقبل إدماج اللغة الفرنسية، عن طريق منح السلطات الجهوية حق اختيار لهجة محلية واستعمالها في التعليم للاستئناس. فبينما ينص البند الأول على الاستعداد لفتح شُعب للبحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية، ينص البند الثاني على إرساء جسور المصالحة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي عن طريق تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية الأكثر تخصصا من سلك الباكالوريا باللغة المستعملة في الشعب والتخصصات المتاحة لتوجيه التلاميذ إليها في التعليم الثانوي. وهذا يؤكد ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن صياغة الميثاق كانت تهدف إلى إرضاء الأطراف المشاركة فيه، فتضخيم البنود الخاصة بالعربية، كان من أجل إرضاء التيارات المحافظة المشاركة في صياغة الميثاق، كما أن إغفال الإشارة إلى الفرنسية والحديث المبهم عن اللغات الأجنبية الأكثر انتشارا في العالم، كان من أجل إرضاء الاتجاهات الأنجلوفونية التي ارتفعت أصواتها في تلك الفترة. في المقابل، كانت الفرنسية هي المستفيد الأول من الإصلاح، وتمثل ذلك في تقويتها كما وكيفا[43]، مع التركيز على الجوانب العلمية والثقافية.

ففي مقابل العبارات الفضفاضة التي ميزت بنود الميثاق الخاصة بتدريس العربية، تتميز البنود الخاصة بتدريس اللغات الأجنبية بالوضوح والدقة والتفصيل، من خلال التحديد الدقيق للكفايات المستهدفة، والرفع من كفاءة مدرسي اللغات بصفة منهجية ومبرمجة، وبلورة تصميم عشري لتدريس اللغات الأجنبية، من خلال تكوين هيئة لتكوين المكونين، وتعميق تكوين مدرسي هذه اللغات، وتأسيس شبكة جهوية متخصصة في تعليم اللغات الأجنبية خارج المناهج النظامية، واعتماد الوسائط والمختبرات اللغوية، والانغماس اللساني والثقافي[44]. كما يظهر الفرق بين اللغتين على مستوى شكل المقررات الدراسية ومضامينها، إذ يلاحظ تركيز الكتاب المدرسي للفرنسية على التواصل واعتماد نصوص مشحونة بقيم إنسانية تحررية وحداثية، مما يجعل المتعلم يتواجد أكثر من اللغة الفرنسية، مادام التعبير باللغة ينمي الإحساسات الوجدانية والانفعالية، ويهيء الأرضية للتماهي المطلق معها[45]. بالإضافة إلى إدراج مؤلفات كاملة مأخوذة من سياقها السوسيوثقافي، تضمن إكساب المتعلم المغربي ثقافة فرنسية خالصة وإعداده للاندماج في الحياة العملية أو ولوج السلك العالي.

---

[42] نشير إلى أن أكاديمية محمد السادس للغة العربية لم تر النور لحد الساعة بالرغم من صدور ظهير ملكي بالجريدة الرسمية في يوليوز سنة 2003 ينظم هياكلها ويحدد اختصاصاتها ومجالات تدخلها.

[43] يبين الغلاف الزمني لعدد الساعات المخصصة للغتين في التعليم الابتدائي أن العربية تشغل 1615 ساعة في مقابل 1123 ساعة للغة الفرنسية، مما يعني فرق 492 ساعة فقط خلال ثمان سنوات. في حين تتساوى حصتهما في التعليم الاعدادي(4 ساعات) وترتفع حصة الفرنسية في التعليم الثانوي إلى 4 ساعات مقابل ساعتين للعربية.

[44] العشيري، السوق اللغوية المغربية ص164.

[45] العشيري، السوق اللغوية المغربية، ص156

استمرت محاولات إعادة النظر في السياسة اللغوية في المدرسة المغربية مع المخطط الاستعجالي 2009م الذي سيعلن بصريح العبارة أن:" سياق العولمة يجعل من الاستراتيجية اللغوية التي يتعين إتباعها في التعليم قضية حاسمة، سواء أتعلق الأمر بمستقبل المتعلمين أم بمستقبل البلاد ككل[46]. كما سيطرح لأول مرة، التفاوت الكبير، بالنظر إلى لغات التدريس، بين التعليمين الثانوي والعالي. لهذا دعا المخطط المجلس الأعلى للتعليم إلى معالجة المشاكل الأفقية المرتبطة بلغة تدريس المواد العلمية والتقنية. هكذا أصدرت وزارة التربية الوطنية سنة 2014 قرارا بفتح أقسام تجريبية خاصة بالباكالوريا الدولية، سيتم فيه العودة إلى تدريس المواد العلمية باللغات الأجنبية، خاصة الفرنسية، وعقدت في هذا الشأن شراكات مع وزارة التعليم الفرنسية لتنظيم ورشات لتكوين المدرسين وإعداد المقررات[47]. وفي سياق هذه التحولات سيصدر المجلس الأعلى للتعليم رؤية استراتيجية للإصلاح 2030/2015 سماه "**من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء**" ستهيمن عليه النزعة الاقتصادية من خلال مصطلحات ذات حمولة اقتصادية واضحة، كالجودة والجاذبية والجدوى وتجديد مهن التدريس وملائمة التعلمات مع حاجات البلاد ومهن المستقبل، والتمكين من الاندماج والانخراط الفاعل في الاقتصاد ومجتمع المعرفة... لكن التحول الحاسم هو الذي ستشير إليه الرافعة الثالثة عشرة، الخاصة بالتمكن من اللغات المدرسة وتنويع لغات التدريس[48]. فبعد التذكير على الملامح الكبرى للسياسة اللغوية والتأكيد على رسمية اللغتين العربية والأمازيغية، وضرورة تقوية وضعهما وتنميتهما وتحديثهما... تشير الرؤية إلى ضرورة إعطاء الأولوية، للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة، في ترسيخ الهوية والانفتاح الكوني واكتساب المعارف والكفايات والثقافة، والارتقاء بالبحث وتحقيق الاندماج الاقتصادي والثقافي والقيمي، مع التأكيد على اللغة العربية باعتبارها لغة التدريس الأساس، وعلى اللغة الفرنسية باعتبارها لغة مدرسة ملزمة في كل مستويات التعليم، لكن مع طرح مفهوم جديد هو مفهوم **التناوب اللغوي**. وهو مفهوم سيقوم، كما تشير الدعامة الثالثة عشرة، على تدريس بعض المضامين والمجزوءات باللغة الفرنسية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى القريب، وفي التعليم الإعدادي على المدى المتوسط، وباللغة الإنجليزية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى المتوسط[49]. ولإضفاء الشرعية القانونية الإلزامية على هذه القرارات اللغوية، طرحت الحكومة إطار قانون رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين صادقت عليه الغرفتان الأولى والثانية بالأغلبية، وصدر في الجريدة الرسمية الظهير الشريف رقم1.19.113 المؤرخ في 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019م. وقد حدد في أحكامه العامة المقصود بالتناوب اللغوي، إذ يشير إلى أن التناوب اللغوي هو: ‘‘مقاربة بيداغوجية وخيار تربوي متدرج يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها، أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية[50]".

2- مخرجات المدرسة المغربية: تجليات الأزمة وفوائد الاستغلال

---

46 المخطط الاستعجالي، ص67.

47 الرؤية الإستراتيجية، ص 37

48 الرؤية الاستراتيجية، ص 37

49 الرؤية الاستراتيجية، ص37-38

50 القانون الإطار، ص 4

أفرز الوضع التعليمي واللغوي الذي خلفه الاستعمار مجموعة من الوقائع كان لها انعكاس مباشر على مستقبل المدرسة المغربية، إذ عطل التقاطب السياسي بين النخب الوطنية والنخب الفرانكفونية ظهور مدرسة مغربية وطنية تؤسس لمبادئها الكبرى انطلاقا من المصلحة العليا للوطن وحفظ كرامة المواطن، وضمان العدالة اللغوية، والحق في المعرفة والتطور انطلاقا من قيمه الأصيلة ولغاته الوطنية. في مقابل ظهور مدرسة هجينة فاقدة للانسجام ومرتهنة لنخبة فرانكفونية بنت مصالحها على إفشال المدرسة الوطنية واستنزاف طاقاتها لكي لا تشكل الطبقات التي ترتادها منافسا حقيقيا لها، خاصة أن الدولة فتحت المجال أمام أبنائها لارتياد مدارس البعثة الفرنسية[51]. ومن بين تجليات الأزمة في المدرسة المغربية:

أ- **هدر ميزانية الدولة والزمن المدرسي**: إذ أدت سياسة التعليم الثنائي التي انتهجها المغرب بعد الاستقلال إلى استنزاف ميزانية الدولة التي تشكل حوالي 24% من مجموع الميزانية العامة. وقد شكل تدريس الفرنسية العبء الأكبر، إذ يوجد أكثر من 50 ألف مدرس لغة فرنسية. كما أدت هذه السياسة إلى استنزاف الزمن المدرسي، إذ يضطر الطفل المغربي إلى قضاء أزيد من 1123 ساعة في تحصيل مادة اللغة الفرنسية في السنوات المخصصة للتعليم الابتدائي. في مقابل 1615 ساعة للغة العربية[52]، وهو ما لا يحصل في الكثير من الدول. ففي فرنسا لا يتعدى الزمن المخصص للغات الأجنبية في التعليم الابتدائي الساعة ونصف الساعة في الأسبوع[53].

ب- **ارتفاع نسبة الهدر المدرسي**: تشير التقارير الرسمية إلى نسبة مخيفة من الهدر المدرسي، رغم المجهودات التي تقوم بها السلطات المعنية. ففي سنة 2006 كانت النسبة السنوية للتكرار مرتفعة جدا في جميع المستويات، حيث تراوحت معدلاتها ما بين 7.12% في السلك الابتدائي و 9.16% في السلك الثانوي الإعدادي[54]. أما نسب الانقطاع عن الدراسة، فوصلت إلى 7,5% في الابتدائي، و6,13% في الإعدادي[55]. وبهذا أصبح معدل سنوات التمدرس في التعليم الثانوي الإعدادي 4 سنوات، أي بزيادة سنة إضافية على المدة الاعتيادية، مما يشكل تكلفة إضافية مقدارها 33% [56]. بينما ترتفع نسب الهدر المدرسي والجامعي إلى أرقام مخيفة. إذ تشير نفس التقارير الرسمية إلى أن عدد المتمدرسين، في سن 15-17،هو أقل من نصف هذه الفئة العمرية، فضلا عن أن عدد الطلبة بالجامعة لا يكاد يتجاوز 10% من بين الذين تتراوح أعمارهم ما بين

---

[51] تشير الاحصاءات الرسمية الفرنسية إلى الدخول المدرسي لسنة 2021 في مدارس البعثات الفرنسية بالمغرب سجل 46500 تلميذا، يمثل التلاميذ المغاربة أكثر من 70% ويتوزعون على 45 مؤسسة تعليمية. انظر موقع السفارة الفرنسية بالمغرب https://www.efmaroc.org/fr/

[52] العشيري، السوق اللغوية المغربية، ص150

[53] - voir https://vraiesecolesdelangues.com/blog/actualites/place-langues-systeme-educatif-france

[54] المخطط الاستعجالي، ص 8.

[55] المرجع نفسه، ص13

[56] المرجع نفسه، ص21

19 و 23 سنة[57]. ولا شك أن ضعف التحصيل الدراسي راجع أساسا إلى عدم تمكن المتعلمين من الكفايات الأساس، خاصة في اللغة الفرنسية، مما يؤثر على معدلاتهم الخاصة التي تخول لهم الانتقال إلى المستوى الموالي.

ج- **ضعف المستوى الدراسي:** تشير الكثير من التقارير الرسمية إلى هذا الضعف، كما تشير إلى ذلك النتائج التي حصل عليها المغرب مؤخرا في الاختبارات الدولية، حيث احتل الرتبة 44من بين 45 دولة في اختبار PIRLS لسنة 2007 المتعلق بالقراءة، والرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار TIMSS 2003المتعلق بالرياضيات والعلوم[58]. كما كشفت معطيات مستقاة من دراسة عينة من التلاميذ على الصعيد الوطني سنة 2006 أن 7% فقط من تلاميذ المستوى السادس يتحكمون في اللغة العربية، و1% في اللغة الفرنسية[59].

د. **ضعف البحث العلمي:** يؤدي ضعف التحصيل الدراسي والتمكن من اللغة الفرنسية إلى توجه أغلب الحاصلين على شهادة الباكالوريا إلى الشعب ذات الاستقطاب المفتوح. ففي سنة 2006 استقبلت المؤسسات ذات الولوج المفتوح ما يناهز89 % من الطلبة الجامعيين، 80 %منهم بكليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التكوينات التقنية والمهنية الموجودة، التي من شأنها تقديم كفاءات لها قيمتها في سوق الشغل، لم تعرف النجاح المأمول، ويظل أعداد الطلبة بها ضعيفا، فعلى سبيل المثال، فإن المدارس العليا للتكنولوجيات لا تتجاوز نسبة توظيف طاقتها الاستيعابية 40%، كما أن التكرار والانقطاع الدراسي بالنسبة للتعليم العالي مازال يسجلان مستويات مرتفعة. وتصل نسبة التكرار السنوية إلى 17% بالنسبة لمجموع المسالك، وتبلغ 30% في المسالك ذات الولوج المفتوح، وتعرف السنة الأولى من التعليم الجامعي، بصفتها فترة انتقالية حاسمة، معدلات التكرار الأكثر ارتفاعا[60]. ويشير التصنيف العالمي للجامعات إلى تخلف الجامعات المغربية عن الركب العلمي والتقني، إذ لم يشر تصنيف "كيو إس: Quacquarelli Symondos" 2022 إلى أي جامعة مغربية[61].

3- النخبة المغربية وفرنسا بين إعادة إنتاج الذات وعلاقة رابح رابح:

من الواضح أن هناك فرقا بين السياسة اللغوية المعلنة في الوثائق الرسمية وبين السياسة اللغوية التي تدار في العلب السوداء، والمحكومة بالمصالح والمصالح المتبادلة.

لقد استشعرت هذه النخب أن أي تغيير في وضع الفرنسية يعني زوال الامتيازات التي كانت تحظى بها. فبحكم تكوينها اللغوي الفرنسي، كانت تضمن الوصول والتحكم وإدارة أغلب القطاعات الإدارية والمالية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية.

---

[57] المخطط الاستعجالي، ص36

[58] المرجع نفسه، ص28

[59] المرجع نفسه، ص67

[60] المخطط الاستعجالي، ص 41

[61] جاءت في المرتبة الاولى المملكة العربية السعودية متبوعة بالإمارات ولبنان ومصر و العراق وعمان والكويت وقطر والاردن و البحرين. انظر موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/science/2022/4/13/

كما كانت تضمن إعادة إنتاج نفسها من خلال المدرسة المغربية التي تمنح التفوق لمتقني اللغة الفرنسية، وتجعل التمكن منها أحد المحددات الرئيسة لولوج الكليات والمعاهد النخبوية[62]. بالإضافة إلى ضمان تدفق الرأسمال الفرنسي، وتوثيق التبادلات التجارية والصفقات مع رجال الأعمال الفرنسيين. أما فرنسا فقد حققت، من خلال تثبيت أركان اللغة الفرنسية في المغرب، مكاسب سياسية واستراتيجية واقتصادية وبشرية كبيرة. إذ يشكل المغرب عمقا استراتيجيا لفرنسا خارج الإطار الأوروبي ومحطة متقدمة للهيمنة السياسية والاقتصادية الفرنسية في إفريقيا، كما يشكل فضاء خصبا للاستثمار المربح وغير المكلف اقتصاديا. فهيمنة الفرنسية في دواليب الإدارة والمال والأعمال والتجارة، وقرب المغرب جغرافيا من أوروبا، ورخص اليد العاملة المدربة، والامتيازات التي تمنحها الدولة لهذه الشركات، يغري كثيرا الشركات الفرنسية التي اضطر الكثير منها إلى إغلاق مصانعها في فرنسا ونقلها إلى المغرب. وتحافظ فرنسا على تصدّرها قائمة المستثمرين الأجانب في المغرب، حيث بلغت حصتها نسبة 4،31 في المائة من مجموع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب في عام 2017، والتي يتركّز معظمها في القطاع الصناعي. ويتصدر المغرب قائمة وجهات الاستثمارات الفرنسية في القارة الأفريقية، إذ ثمة ما يزيد عن 900 فرع للمنشآت الفرنسية في المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن 33 منشأة من بين المنشآت الأربعين المدرجة في مؤشر كاك 40 حاضرة في المغرب[63]. كما تضمن فرنسا بسبب هذه الهيمنة بيع الفرنسية في مدراس البعثات ومراكز تعليم اللغة الفرنسية التابعة لها، إذ وصل التلاميذ المغاربة الذين يتابعون دراستهم في هذه المدارس سنة 2006 حوالي 20.000 تلميذ، كما أن رقم معاملات بيع الفرنسية في التعليم الخصوصي المغربي مرتفع جدا، إذ تعتمد أغلب هذه المدارس على الكتب المدرسية الفرنسية، بالإضافة إلى ضمان استقطاب الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراستهم في الخارج؛ حيث بلغ عددهم سنة 2019 حوالي38000 طالب؛ أي بمعدل % 11 من مجموع الطلبة الأجانب. إلى جانب استنزاف الأطر والكفاءات المغربية؛ إذ تشير الأرقام الصادرة عن الهيئة الوطنية للأطباء في فرنسا، على سبيل المثال، أن عدد الأطباء المغاربة بلغ حوالي 7000 طبيب، بحيث يمثلون ثاني جنسية للأطباء المهاجرين[64].

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن المغرب لم يستطع بناء مدرسة وطنية، بسبب عدم توفر النخب التي حكمت المغرب منذ الاستقلال على مشروع وطني/مجتمعي واضح المعالم وقابل للإنجاز، مما فتح الباب أمام الالتقاطية والتجريبية والتقليد[65]. كما لم يستطع بلورة سياسة لغوية واضحة، تجمع بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، إنها سياسة بلا تخطيط[66]، وهي ظاهرة غريبة جدا لا

---

[62] المعلوم أن النقطة المحصلة عليها في اللغة الفرنسية في الباكالوريا تعتبر حاسمة في قبول ملفات الانتقاء الأولي في كليات الطب و الهندسة والمدارس العليا للإدارة و التجارة والتسيير...

[63] انظر موقع الدبلوماسية الفرنسية على الرابط- https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyenorient /la-france-et-le-maroc/

[64] نظر جريدة المساء العدد 4057 الصادرة بتاريخ 2019/12/11

[65] المصطفى المعتصم، دول في مهب التحولات الجيوستراتيجية، ص115

[66] المعلوم أن التخطيط اللغوي تسهر عليه مكاتب و أكاديميات ومؤسسات ولجان علمية، وهو ما لا يوجد في المغرب.

تتناسب مع تاريخ المغرب ومكانته. يقول أحد الباحثين:" هكذا تعمل النخبة، كما سبق الذكر، على تقويض سياسات تمكن اللغة الوطنية المشتركة بإسناد وضع رسمي نظري لهذه اللغة، وفي نفس الوقت منعها ومنع المتكلمين بها من ولوج القطاعات الحيوية المفتوحة للمتكلمين باللغة الأجنبية في التربية والتعليم العالي خاصة، والنشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. إن النخب تحارب نظامها التعليمي العام الذي وضعته، فلا ترسل أبناءها إليه. إنها لا تطعم أبناءها من هذا الطبيخ الذي طبخته لأنها تعرف أنه طبيخ مسموم[67]."

قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

- أوريد حسن ، مرآة الغرب المنكسرة، الرباط: دار أبي رقراق، 2009.
- بورديو بيير وباسرون جون كلود، إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة ماهر تريمش، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2007.
- الجابري محمد عابد ، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، ط1، الرباط: دار النشر المغربية، 1973.
- الدريج محمد ،التدريس الهادف، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993.
- الودغيري عبد العلي، الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، ط1، الرباط: كتاب العلم، السلسة الجديدة-7، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1993.
- طوليفسن.و.جيمس، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، المغرب/الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2007.

[67] غاليم محمد، عن السياسة اللغوية في المغرب وأفريقيا، (مجلة الربيع العدد 11، 2021)، ص82

- الكتاني إدريس، ثمانون عاما من الحرب الفركفونية على الاسلام واللغة العربية، الرباط: منشورات نادي الفكر الإسلامي بالرباط،ط 2، 2000.
- اللحية الحسن، الكفايات في علوم التربية، ترجمة وإعداد الحسن اللحية، ط1، الرباط: أفريقيا الشرق، 2006.
- المعتصم المصطفى، دول في مهب التحولات الجيوستراتيجية، ط1، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2022.
- سعيد إدوارد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، ط1، القاهرة: منشورات رؤية للنشر والتوزيع، 2008.
- السورطي يزيد عيسى، السلطوية في التربية العربية، الكويت: مجلة عالم المعرفة، عدد362، أبريل، 2009.
- عبد الفتاح عمر، التربية على حقوق الانسان والديموقراطية في الوطن العربي، ط1، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1994.
- العشيري محمد نافع، السوق اللغوية المغربية وصراعات الرأسمال اللامادي والرمزي،ط1، الإسكندرية: منشورات دار كوتوبيا للنشر والتوزيع، 2019.
- الفاسي الفهري عبد القادر، العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط،ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2019.
- التازي عبد الهادي ، في تاريخ المغرب: جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري، ط2، الرباط: دار نشر المعرفة، 2000.
- ضيف عبد الله، من الأهداف إلى الكفايات: دراسة تحليلية في طرق ومناهج التدريس، ط3، وجدة: مطبوعات الهلال، 2004.

الدوريات:

- غاليم محمد، السياسة اللغوية بالمغرب، مجلة الربيع، عدد11 (2021)

المنشورات الإلكترونية:

- بوعلي فؤاد، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد في 2022/5/16 (2012 https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_75593B91.pdf
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، شوهد يوم 2022/05/10 https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/charteEF.aspx
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، البرنامج الاستعجالي2009-2012 ، شوهد في 2022/05/12

http://www.crmefk.ma/wp-content/uploads/2018/04

- المجلس الأعلى للتربية و التكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة و الارتقاء، رؤية إستراتيجية للإصلاح2015-2030، شوهد في 2022/05/15

https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2017/09/Vision_VF_Ar.pdf

- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قانون – إطار رقم 17.51 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، شوهد في 2022/05/12.

https://ensah.ma/files/news/13022020131238999999434130.pdf

المراجع باللغات الأجنبية:

- Granguillaume,G L'arabisation et la politique linguistique, edition G.P,Maisonneuve et Larousse, 1983.